



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (8)



الأمن الغذائي في الضفة الغربية: المساهمة في بناء
نظم غذائية مستدامة من خلال
المبادرات المجتمعية والتمويل المبتكر

تشرين الأول 2026



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

هاتف: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

الأمن الغذائي في الضفة الغربية: المساهمة في بناء نظم غذائية مستدامة
من خلال المبادرات المجتمعية والتمويل المبتكر

إعداد: د. سامية البطمة، أستاذة الاقتصاد في جامعة بيرزيت

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (8)

تشرين الأول 2026

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من وبالشراكة مع.



بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي بنك فلسطين.



المحتويات¹

01	1- مقدمة وملخص
01	2- الزراعة في الضفة الغربية قبل حرب الإبادة على غزة
03	3- أثر حرب الإبادة منذ تشرين أول 2023 على القطاع الزراعي والغذائي
05	4- النظم الغذائية المستدامة - الأمن الغذائي أم السيادة الغذائية؟
06	5- المبادرات المجتمعية الزراعية المرصودة في الضفة الغربية
07	1-5 التعاونيات والجمعيات الزراعية
08	2-5 الزراعة المدعومة من المجتمع (Community Supported Agriculture)
08	3-5 القرى البيئية
09	4-5 الزراعة الحضرية وشبه الحضرية
09	5-5 المزارع البيئية
09	6-5 بنوك البذور وحفظ التنوع الوراثي
10	7-5 المحميات والمشاجر المجتمعية
10	6- مساهمة المبادرات المجتمعية الزراعية في الأمن الغذائي/السيادة الغذائية والتشغيل والدخل
10	1-6 كسر التبعية لمدخلات الإنتاج المستوردة
10	2-6 استغلال الأراضي غير المستغلة
10	3-6 التكيف مع الشح الحاد في المياه
10	4-6 تنويع سلة الغذاء والإنتاج المتكامل
11	5-6 حماية الأسعار وضمان دخل المزارع
11	6-6 الصمود الجغرافي وحماية الأراضي من المصادرة
11	7-6 مصدر للعمل والدخل
11	7- التحديات التي تواجه المبادرات المجتمعية على المدى الطويل
11	1-7 الأرض وحدها لا تكفي والإنتاج لا يعني بالضرورة الدخل
11	2-7 البعد غير المدفوع للعمل: دور النساء والأسرة
12	3-7 تحديات مؤسسية ذاتية
12	4-7 تحديات مالية
13	5-7 تحديات بيئية
13	8. التوصيات - حلول مقترحة
13	1-8 دور المؤسسات المالية: من القرض التقليدي إلى التمويل الملائم للمخاطر الزراعية
13	2-8 تطوير نافذة تمويل مخصصة للتعاونيات والمشاريع الزراعية الصغيرة
14	3-8 سد فجوة الثقافة المالية والإدارية (Financial Literacy)
14	4-8 النظم الغذائية من منظور السيادة الغذائية والسياسات الزراعية
14	5-8 تفعيل نماذج التمويل التشاركي الداخلي (Member-based Equity)
14	6-8 دعم البنية التحتية المشتركة
14	7-8 التحول نحو الاستثمار المستدام بكرامة
15	8-8 بناء حاضنات أعمال ونقاط بيع مشتركة لكسر احتكار السوق
15	9-8 ربط المشتريات المؤسسية بالإنتاج المحلي
15	10-8 الاستثمار في المعرفة الزراعية
15	9- الخلاصة
15	10- أسئلة نقاش الطاولة المستديرة
17	المراجع

1 تنويه - تستخدم هذه الدراسة المواقع الخاصة بالمبادرات الزراعية المختلفة على الإنترنت وعبر برامج التواصل الاجتماعية المختلفة - فيسبوك، إنستغرام، وغيرها لرصد بعض القضايا الخاصة بهذه المبادرات.

1- مقدمة وملخص

تلقي هذه الورقة الخلفية الضوء على دور المبادرات المجتمعية الزراعية بمختلف أشكالها في تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وأهمية التمويل المبتكر في دعم هذه المبادرات خلال السنوات القليلة الماضية في الضفة الغربية. وتعتمد الورقة على مراجعة مكتبية للتقارير والدراسات القائمة، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بهدف بحث تأثير حرب الإبادة في غزة على قطاع الزراعة، ووضع الأمن الغذائي والمبادرات المجتمعية.

تواجه الزراعة والنظم الغذائية في الضفة الغربية، منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة في تشرين الأول 2023 صدمة مركبة لا تقتصر على انخفاض الإنتاج الزراعي وحده. فقد تداخلت القيود على الحركة والوصول إلى الأرض والمياه والمدخلات والأسواق، مع ارتفاع مستوى عدم اليقين الاقتصادي، وتراجع فرص العمل والدخل، واضطرابات سلاسل الإمداد، وارتفاع مخاطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتأتي هذه الصدمة في ظل هشاشة هيكلية أقدم اتسمت بتراجع الوزن النسبي للزراعة في الاقتصاد الفلسطيني، وتجزؤ الحيازات، وصعوبة الوصول إلى الأراضي والموارد، والاعتماد الواسع على الأسواق الخارجية والعمل خارج القطاع الزراعي (ماس، 2026).

تبرز أهمية الزراعة ضمن هذا السياق الاستعماري على ثلاثة مستويات: الأول اقتصادي: الزراعة توفر إنتاجاً ودخلاً وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وترتبط بالنقل، والتصنيع الغذائي والتجارة والخدمات. والثاني اجتماعي وغذائي؛ فالإنتاج المحلي المتنوع يقلل تعرض الأسر لتقلبات الأسعار وانقطاع الإمدادات، ويسهم في توافر الأغذية الطازجة. لذلك، فإن تقييم أثر سياسات الاحتلال يجب ألا يقتصر على مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، بل ينبغي أن يشمل أثرها على الدخل، والتشغيل، والأسعار، وإتاحة الغذاء، والتغذية. أما المستوى الثالث فهو سياسي، حيث لعبت الزراعة، وما زالت تلعب، دوراً هاماً في الحفاظ على الأراضي والحيولة دون مصادرتها والتوسع الاستيطاني فيها (Tramel, 2025).

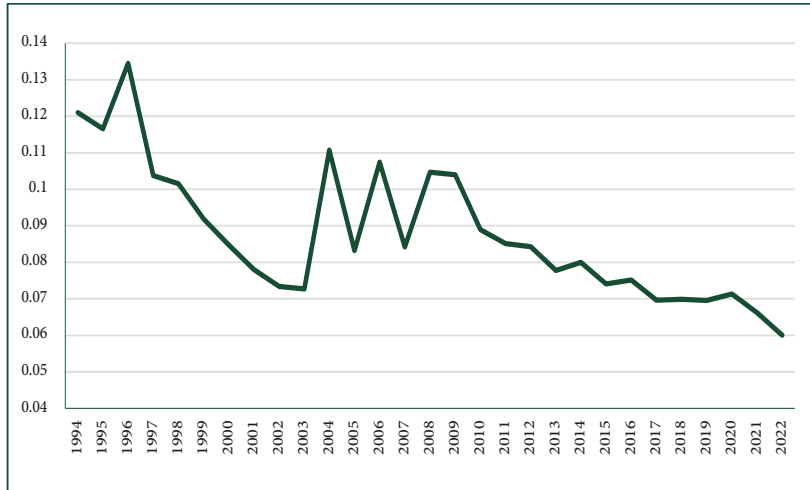
تظهر التجارب الفلسطينية في المبادرات المجتمعية المختلفة أن العمل الجماعي يمكن أن يحول بعض القيود إلى موارد مشتركة، مثل تجميع الأراضي أو العمل، تقاسم المعدات، خفض كلفة المدخلات، تحسين القدرة على التسويق، وتبادل المعرفة. وعليه، لا ينبغي النظر إلى المبادرات المجتمعية كبديل عن السياسات العامة أو الاستثمار الزراعي واسع النطاق، بل كطبقة إنتاجية هامة تربط المبادرين والمزارعين بالأسواق، والتمويل، والمعرفة، والمؤسسات. ويتطلب نجاح هذه المبادرات بيئة تمكينية، وبنية تحتية وتوافر المياه والطاقة، ووصولاً آمناً إلى الأرض، وخدمات إرشاد وبحث، وتمويلًا ملائماً لدورة الإنتاج الزراعي، وتأميناً وآليات للمشاركة في المخاطر، ومشتريات مؤسسية محلية، وقدرات محاسبية وتسويقية وحوكومية.

أما المؤسسات المالية، فيمكن أن تؤدي دوراً يتجاوز القروض التقليدية القائمة على الضمانات العقارية. والمطلوب هو توفير حزمة من المنتجات، تشمل القروض الموسمية المرتبطة بالتدفقات النقدية، والتمويل الجماعي للتعاونيات، والضمانات الائتمانية، وتمويل سلاسل القيمة، والتمويل الأخضر أو تمويل التكيف المناخي، وتأجير للمعدات، ومنتجات التأمين الزراعي، والمنح المطابقة للاستثمار الأولي في البنية التحتية الصغيرة. وفي السياق الفلسطيني، تكتسب هذه الأدوات أهمية خاصة؛ لأن الضمانات التقليدية، ومخاطر الوصول، وتذبذب الأسواق، وصعوبة التنبؤ بالإنتاج، تجعل القروض المصرفية التقليدية أقل ملائمة لكثير من صغار المنتجين.

2- الزراعة في الضفة الغربية قبل حرب الإبادة على غزة

يعمل قطاع الزراعة الفلسطيني ضمن اقتصاد محدود السيادة ومجزأ مكانياً ومؤسسياً. وقد وثقت العديد من الأدبيات الاقتصادية، على مدى سنوات الاحتلال الطويلة، الكيفية التي تعرض بها قطاع الزراعة للتدمير والتجسيم من خلال معيقات استعمارية مرتبطة بالأرض والمياه والوصول إلى الأسواق والعمل، إلى جانب التحولات في بنية الاقتصاد الفلسطيني (UNCTAD, 2025). فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تراجعت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بصورة كبيرة على مدى العقود الماضية، كما يظهر في الشكل (1)، حيث انخفضت مساهمة قطاع الزراعة من 12% عام 1994 إلى 6% عام 2022. وهذا يعني أن تأثير حرب الإبادة في غزة طال قطاعاً زراعياً في الضفة الغربية كان أصلاً يعمل دون طاقته الكاملة.

شكل (1): مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (1994-2022)



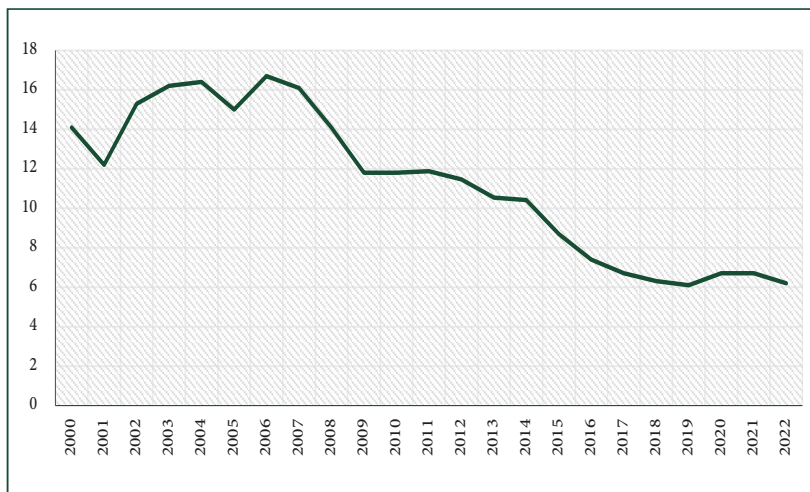
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، عدة سنوات.

تظهر الأدبيات أن تراجع الزراعة لم يكن مجرد انتقال طبيعي من الزراعة إلى الصناعة، كما حدث في بعض الدول النامية، بل ارتبط بتحويلات هيكلية وسياسية واقتصادية، وبصعوبة الوصول إلى الموارد. وقد ظل كل من الإنتاج الزراعي الفلسطيني وإنتاجيته متراجعين مقارنةً بالدول المماثلة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط إنتاجية الدونم في الأراضي الفلسطينية المحتلة نصف نظيرتها في الأردن، رغم تشابه البيئات الطبيعية إلى حد كبير (UNCTAD, 2025).

كما أن غالبية الذين ما زالوا يعملون في الزراعة يمارسونها كنشاط ثانوي. ووفقاً للتعداد الزراعي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2021-2020 فإن 3% فقط من الحيازات الزراعية تعتمد على الزراعة لتوفير 100% من دخل الأسرة، في حين اعتبر 32% فقط من المزارعين الزراعة عملهم الرئيسي. وقد تقلصت الأراضي الزراعية تدريجياً وأصبحت أكثر تجزؤاً. ففي الفترة بين عامي 2004 و2020، انخفض متوسط مساحة الحيازة الزراعية من 18.6 دونماً إلى 8.6 دونم، أي بانخفاض قدره 54% خلال 16 عاماً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة، 2023).

بالإضافة إلى ذلك، انخفض التشغيل في القطاع الزراعي بشكل ملحوظ. ففي عام 2022، لم تتجاوز نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة المنخرطين في القطاع الزراعي 6.2%، كما يظهر في الشكل أدناه.

شكل (2): نسبة التشغيل في القطاع الزراعي 2020-2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات مختلفة.

ويعود جزء كبير من الفروق الملحوظة في إنتاجية الأراضي والتراجع في القطاع الزراعي إلى أثر الإجراءات الاستعمارية الإسرائيلية على الزراعة الفلسطينية. ففرض إسرائيل قيوداً على استيراد الأسمدة، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة المزارعين والخدمات والتجارة الزراعية، يترتب عليه تكاليف مالية وزمنية إضافية. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف التصدير والاستيراد التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون تبلغ ضعف تلك التي يتحملها نظراؤهم الإسرائيليون، في حين تتطلب إجراءات الاستيراد أربعة أضعاف الوقت الذي يستغرقه المستوردون الإسرائيليون في أنشطة مماثلة (UNCTAD, 2015).

استخدمت إسرائيل تصنيف الأراضي الوارد في اتفاقيات أوسلو، أ، ب، ج، لتشديد سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في المناطق المصنفة (ج) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ونتيجة لذلك، وبحلول نهاية عام 2021، أصبحت أكثر من 63% من أراضي المنطقة (ج) مستغلة بشكل مباشر من قبل المجالس الإقليمية للمستوطنات. وتمثل المساحة الإجمالية الخاضعة لسيطرة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية 10% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، في حين تمثل المناطق المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري نحو 18% من مساحة الضفة الغربية، ويضاف إلى ذلك ضم الأراضي من خلال جدار الفصل العنصري، الذي عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية¹. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 1967، صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو 353 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، وصنفتها محميات طبيعية تمهيداً للاستيلاء عليها. وفي الوقت نفسه، تنوعت اعتداءات المستوطنين بين اقتلاع الأشجار وتدميرها وحرقها، وتجريف الأراضي الفلسطينية (PCBS, 2022).

3- أثر حرب الإبادة منذ تشرين الأول 2023 على القطاع الزراعي والغذائي

تعمقت المعوقات المفروضة على قطاع الزراعة منذ تشرين الأول 2023 في الضفة الغربية، ومن عدة جوانب:

- **الوصول إلى الأرض:** زادت القيود على الحركة وإغلاق الطرق، مما أثر على مواعيد الزراعة والحصاد، وفي قدرة المنتجين على الوصول إلى مزارعهم وخدمتها بصورة منتظمة.
- **المياه والمداخلات:** بسبب القيود على الحركة، أصبح الحصول على المياه أو الكهرباء أو الوقود أو الأسمدة والبذور والأعلاف أكثر صعوبة، مما يرفع تكلفة الوحدة المنتجة ويخفض القدرة على الإنتاج.
- **الوصول إلى الأسواق:** عندما يصبح نقل المنتجات أكثر صعوبة أو كلفة، ترتفع نسبة الفاقد وينخفض السعر الذي يحصل عليه المنتج، حتى إذا بقي الطلب المحلي قائماً.
- **العمل:** تعتمد الزراعة على العمل الأسري والموسمي، وقد تؤدي معوقات الحركة أو فقدان فرص العمل خارج الزراعة إلى دفع بعض العمال إلى الزراعة، لكنها في حالات أخرى تحرم المزارع من العمالة اللازمة أو ترفع تكلفتها.
- **التمويل والسيولة:** يحتاج المزارع إلى الإنفاق قبل الحصول على الإيراد. لذلك، فإن تكرار الصدمات النقدية قد يؤدي إلى توقف دورة الإنتاج، حتى لو كان النشاط الزراعي مربحاً في الأجل الطويل.
- **التصنيع الغذائي:** ينعكس ضعف الإنتاج الزراعي على المطاحن والمصانع الغذائية والتعبئة والنقل والتخزين، فتتحول الأزمة من صدمة قطاعية إلى صدمة تمتد عبر سلسلة القيمة. (Qassis, 2024 ; Al-Botmeh, 2024)

شكل (3): القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الضفة الغربية منذ منتصف عام 2023 - مليون دولار (بأسعار عام 2015 الثابتة)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، عدة سنوات.

1 تتداخل بعض هذه الأرقام معاً لذلك لا يمكن جمعها.

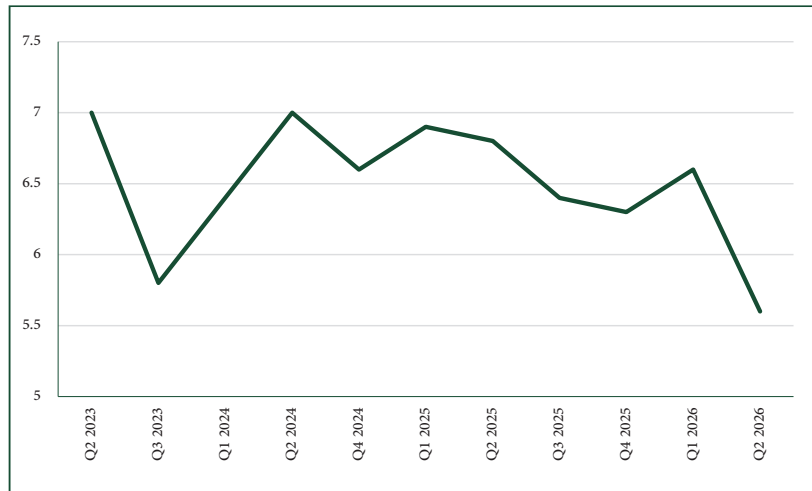
لفهم تأثير هذه المعوقات على قطاع الزراعة، من المهم التمييز بين الوزن المباشر للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وبين وزنها الحقيقي في الاقتصاد الغذائي. فالناتج المحلي يقيس القيمة المضافة المباشرة، لكنه لا يعكس بالكامل القيمة الاقتصادية لسلاسل ما بعد الإنتاج، ولا قيمة العمل الأسري غير المأجور، ولا المنافع المرتبطة بالأمن الغذائي والاحتفاظ بالأرض. ولذلك، لفهم أكثر شمولاً للتطورات بعد الحرب على غزة، من المهم عرض ثلاثة مؤشرات معاً: (1) حصة الزراعة من الناتج المحلي؛ (2) نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي العمالة؛ (3) القيمة المضافة والتشغيل في الأنشطة المرتبطة بالغذاء، مثل التصنيع الغذائي، والنقل والتخزين والتجارة.

انخفضت القيمة المضافة للناتج الزراعي، أي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، في الضفة الغربية على مدى السنوات الثلاث الماضية لفترة وجيزة فقط، انحصرت في الفترة التي أعقبت الحرب على غزة مباشرة، قبل أن تعود إلى معدلها العام في الربع الثاني من عام 2024. لا يعكس هذا الاستقرار في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي تعافياً أو تحسناً في الإنتاجية، بل يدل على شدة الظروف المعاكسة والصعبة في الضفة الغربية. ويعود هذا الاستقرار في القيمة المضافة لقطاع الزراعة، بشكل أساسي، إلى انخراط عدد أكبر من العمال في الزراعة مقارنةً بالسابق، لا سيما العمال السابقين في سوق العمل الإسرائيلي، الذين اضطروا إلى اللجوء إلى أنماط الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) من أجل تأمين سبل عيشهم².

ولطالما لعبت الزراعة دوراً حمائياً وامتصاصياً كأداة للمعيشة خلال فترات الأزمات الخانقة، حيث يلجأ العمال إما إلى الإنتاج الذاتي أو العمل المأجور في الزراعة كآلية للتكيف، ولكن بعائدات ضئيلة مقارنةً بعائدات عملهم السابق. وكان هذا هو الحال أيضاً خلال الانتفاضتين الأولى والثانية. وبالتالي، ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية مجدداً، شهدت القيمة المضافة الزراعية استقراراً على الرغم من القيود الشديدة المفروضة على الوصول إلى الأراضي نتيجة اعتداءات المستوطنين وقيود الحركة والتنقل (ILO & PCBS, 2026).

أما فيما يتعلق بالعمالة في الزراعة (شكل 4)، وكما هو الحال بالنسبة إلى القيمة المضافة، فقد أدت الحرب إلى انخفاض مساهمة الزراعة في التشغيل لفترة وجيزة، ولكنها عادت بعد ذلك إلى التحسن، قبل أن تنخفض مجدداً في بداية الربع الثاني من العام الحالي (2026)، حيث انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في التشغيل بما يعادل 1.4%. ويعود ذلك أساساً إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول المزارعين إلى أراضيهم، وارتفاع حجم مصادرة الأراضي الزراعية. وحسب المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فقد سيطر المستوطنين على 1.07 مليون دونم، أو ما يعادل 18% من أراضي الضفة الغربية، منذ بدء الحرب على غزة وحتى نهاية عام 2025، وتشمل هذه المساحة بؤراً رعوية، وأوامر عسكرية بمنع الوصول إلى الأراضي، وغيرها. ويضاف إلى ذلك ارتفاع كبير في مصادرة الأراضي خلال عام 2026 (ACRPS, 2026).

شكل (4): التوزيع النسبي للعاملين في الزراعة في الضفة الغربية منذ منتصف عام 2023 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات مختلفة.

كما تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تراجع قطاع الصناعات التحويلية، والتي تشكل الصناعات الغذائية جزءاً مهماً منه، بعد الحرب على غزة. ووفقاً لآخر تقديرات الجهاز، تراجع القيمة المضافة في هذا القطاع بنسبة 15% بين الربع الرابع من عام 2025 والربع الأول من عام 2026. وهذا يدل على أن القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة شهدت أيضاً تراجعاً ملحوظاً (PCBS, 2026b).

2 وصل عدد العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي قبل حرب الإبادة على غزة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى 178,000 عامل وعاملة.

4- النظم الغذائية المستدامة: الأمن الغذائي أم السيادة الغذائية؟

تركّز المؤسسات الرسمية الفلسطينية والدولية على استخدام نموذج الأمن الغذائي بدلاً من نماذج أخرى مناهضة للاستعمار وأكثر ملاءمة للسياق الفلسطيني، بما في ذلك نموذج السيادة الغذائية. ويرتكز النموذج المستخدم للأمن الغذائي على إعلان روما لعام 1996، والذي ركّز على توفير سبل الوصول إلى الغذاء، غالباً من خلال التجارة أو المساعدات الغذائية. فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فإن الأمن الغذائي "يتحقق عندما يتمتع جميع البشر، في جميع الأوقات، بفرص الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وخياراتهم المفضلة من الطعام، من أجل عيش حياة نشطة وصحية" (FAO, 1996).

يميل نموذج الأمن الغذائي إلى تجاهل ديناميكيات القوة التي تحكم الوصول إلى الغذاء وتحدده. وكما أشار نمر من شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة): "فإن الاعتماد على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية يجعل الفلسطينيين عرضة للصدمات الخارجية. وقد سلطت السنوات الأولى لجائحة كوفيد-19 الضوء على هذه المخاطر، عندما أدى تعطّل التجارة الدولية وواردات الأغذية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. كما تسبب إغلاق الاقتصاد في فقدان الكثيرين لدخلهم، وبالتالي فقدان القدرة على تحمل تكاليف الغذاء" (Nimer, 2024).

تناقش هذه الورقة أنه، نظراً إلى نواقص نموذج الأمن الغذائي وديناميكيات القوة المناهضة فيه لصالح إسرائيل والمجتمع الدولي، تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه هذه الديناميكيات لصالح الفلسطينيين من خلال تبني نموذج السيادة الغذائية. ويمكن تعريف السيادة الغذائية بأنها "حق الشعوب في الحصول على غذاء صحي وملائم ثقافياً، يتم إنتاجه من خلال أساليب سليمة ومستدامة بيئياً، وحققهم في تحديد نظمهم الغذائية والزراعية الخاصة. وهي تضع تطلعات واحتياجات أولئك الذين ينتجون الغذاء ويوزعونه ويستهلكونه في قلب النظم والسياسات الغذائية، بدلاً من متطلبات الأسواق والشركات" (Declaration of Nyeleni, 2007). "بناءً على ذلك، تعزز السيادة الغذائية الحقوق الزراعية والغذائية للفلاحين من خلال أجندة تركز على إعادة توجيه النظم الغذائية نحو الإنتاج المحلي القائم على مبادئ الزراعة البيئية (الصالح، 2021).

وتؤكد السيادة الغذائية أهمية استعادة الأرض والموارد، وإنشاء إنتاج منظم مجتمعيًا، وتعزيز إنتاجية الأراضي الزراعية، وبناء البنية التحتية اللازمة لدعم اقتصاد المقاومة. وتتناقض هذه الرؤية تماماً مع استراتيجية التوجه نحو تصدير المحاصيل النقدية المعتمدة والمشجعة حالياً في خطط التنمية الفلسطينية، والتي يُحث فيها المزارعون الفلسطينيون على زراعة محاصيل للتصدير، بدلاً من تحقيق مستوى أساسي من الاكتفاء الذاتي والاستدامة الغذائية.

إن العودة إلى رعاية الأرض بالاعتماد على استخدام المدخلات المحلية في الإنتاج الزراعي، والمبيدات والأسمدة السليمة بيئياً، التي تهدف إلى تعزيز إنتاجية الزراعة وفق أسس اقتصادية، تُعد أمراً جوهرياً. وفي هذا السياق، أسست عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز الزراعة البيئية في جميع أنحاء الضفة الغربية، مع تحقيق عوائد اقتصادية مجدية. وتشمل هذه المبادرات مشاريع عديدة سيتم نقاشها لاحقاً، تأخذ جميعها في الاعتبار ضرورة تعظيم أرباح المزارعين، كما تعمل على تعزيز الروابط الخلفية والأمامية في قطاع الزراعة. وقد بدأت هذه المبادرات بالفعل بتجريب إنتاج مبيدات وأسمدة ذات أساس عضوي يمكن تسويقها، بدلاً من الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية أو الدولية التي تعد أعلى تكلفة بكثير، فضلاً عن أن الاعتماد عليها يحرم الفلسطينيين من قدرتهم على التحكم في عملية سلسلة القيمة الزراعية بأكملها (Al-Botmeh, 2024).

من منظور الأمن الغذائي، تتمثل المخاطر في الضفة الغربية في انتقال الصدمة من الإنتاج إلى التصنيع والدخل، ثم إلى الاستهلاك. ولا تعني زيادة الأسعار وحدها أن الغذاء غير متوافر مادياً؛ فقد يكون موجوداً في السوق، لكنه يصبح غير ميسور للأسر ذات الدخل المنخفض. كما أن الأسر التي تعتمد على دخل يومي أو على عمل موسمي تكون أكثر حساسية للصدمات الاقتصادية.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الضفة الغربية، وجد تحليل أجراه برنامج الأغذية العالمي أن 12% من الأسر عانت من سوء استهلاك الغذاء في الربع الأول من عام 2026، وهي نسبة تتجاوز ضعف نسبة الـ 5% المسجلة في حزيران 2022 (WFP, 2026a). كما وجد التحليل أن 76% من الأسر قد شهدت تراجعاً في الدخل، في حين تضاعف العدد التقديري للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية أكثر من الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية، ليرتفع من حوالي 353,000 شخص إلى ما يقرب من 900,000 شخص. وفي الوقت نفسه، تقلص القدرة على الاستجابة، إذ خفّض برنامج الأغذية العالمي عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات غذائية من 400,000 إلى 200,000 شخص، ابتداءً من شهر أيلول 2025، بسبب قيود التمويل.³

وتلجأ العائلات بشكل متزايد إلى استراتيجيات تكيف سلبية وقاسية، مثل الاعتماد على أطعمة أقل تكلفة، وتقليل عدد الوجبات اليومية، وتقليص حجم الحصص الغذائية؛ وهي أنماط يرمدها "مؤشر استراتيجيات التكيف". كما تصاعدت استراتيجيات التكيف مع الأزمات لتشمل الآن ما يقرب من ثلثي الأسر، مما يقوّض قدرتها على الصمود ويجعلها أكثر عرضة للصدمات المستقبلية.

3 1 September 2026 Funding shortfall forces the World Food Programme to cut food assistance by half in the West Bank: <https://www.wfp.org/news/>

أوضح التقرير نفسه أن القدرة الشرائية للأسر في الضفة الغربية تراجعت بشكل حاد في الربع الأول من عام 2026 مقارنة بشهر أيلول 2023. ويعود هذا التدهور بشكل رئيسي إلى اقتطاع رواتب موظفي القطاع العام نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، فضلاً عن فقدان مصادر الرزق بسبب تشديد قيود الحركة، ومنع تصاريح العمل داخل الاقتصاد الإسرائيلي، وتصادع عنف المستوطنين. ونتيجة لذلك، تُصنف الآن حوالي 32 % من الأسر ضمن فئة الأسر الهشة أو شديدة الهشاشة في تلبية احتياجاتها الأساسية.

ووفقاً للتقرير نفسه، أفادت 76 % من الأسر بتراجع دخلها، في حين تواجه أكثر من 60 % منها صعوبة بالغة في تغطية نفقاتها الشهرية. وأصبح الاعتماد على الشراء بالدين (الائتمان) أمراً شائعاً، مما يزيد من الهشاشة المالية للعائلات. وبشكل عام، واجهت الأسر في المحافظات الجنوبية من الضفة الغربية الوضع الأكثر صعوبة، تلتها، بدرجة أقل، محافظات شمال الضفة، بينما كان سكان المناطق الريفية، على وجه الخصوص، الأكثر تضرراً. في المقابل، كانت وسط الضفة والمناطق الحضرية أكثر حماية نسبياً من هذه التداعيات. (WFP, 2026a).

كما شكّل ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية في الضفة الغربية خلال الأعوام الثلاثة الماضية أحد أبرز مظاهر الضغوط المتزايدة على منظومة الغذاء لدى الأسر الفلسطينية. ففي سياق اقتصادي يتسم بتراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكلفة المعيشة، ينعكس ذلك بصورة مباشرة على أنماط الاستهلاك الغذائي ومؤشرات الأمن الغذائي لدى الأسر الفلسطينية (ماس، 2026).

يرتبط منظور السيادة الغذائية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم النظم الغذائية المستدامة، إذ ينظر إلى قدرة الزراعة على الإنتاج باعتبارها مرتبطة بمجموعة من العوامل، وهي: الأرض، المياه، الطرق، المدخلات، المعرفة، العمل، التمويل، والأسواق. وهذا يعني أن النظم الغذائية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار سلسلة من العناصر المتداخلة، تشمل مدخلات الإنتاج، والقدرة الإنتاجية الفعلية، والتخزين، والتصنيع، والنقل، والتسويق، والاستهلاك وإدارة المخلفات.

وخلاصة القول، إن النظم الغذائية في الحالة الفلسطينية تتسم بالهشاشة والضعف. وتتركز أهم عوامل زيادة هذه الهشاشة في الآتي: (1) انخفاض الدخل أو تقلبه نتيجة ضعف سوق العمل، وخصوصاً عندما تفقد الأسر مصدراً رئيسياً للدخل خارج الضفة الغربية أو في قطاعات أخرى. (2) ارتفاع تكاليف النقل والمدخلات والإنتاج، وما يترتب على ذلك من ارتفاع أسعار المستهلك أو انخفاض هوامش المنتج. (3) الاعتماد على الأسواق الخارجية للسلع أو المدخلات، بما يزيد من تعرض النظام الغذائي لصدمات المعابر والأسعار. (4) تجزؤ الحيازات وصغر حجمها، وهو ما يحد من إمكانات الميكنة والاستثمار ويزيد تكاليف المعاملات. (5) تفاوت الوصول إلى المياه والبنية التحتية، ولا سيما في المناطق الريفية والمهمشة. (6) تراجع التنوع الغذائي عندما تضطر الأسر إلى إعطاء الأولوية للأغذية الأرخص، مع احتمال زيادة الاعتماد على أغذية عالية الكثافة الطاقية وأقل تنوعاً. (7) الضغوط النفسية والاجتماعية على الأسر، التي قد تؤثر في قرارات الإنفاق والغذاء وفي القدرة على التخطيط طويل الأجل.

5- المبادرات المجتمعية الزراعية المرصودة في الضفة الغربية

أدى التراجع الاقتصادي إبان سنوات الانتفاضة الثانية، منذ سنة 2000، إلى محاولات لإعادة بناء نماذج زراعية جديدة/قديمة، ابتداءً من سنة 2003. فقد شهدت هذه المرحلة محاولات لإعادة الاعتبار للعمل التعاوني والأنماط الزراعية المدعومة مجتمعياً، إلا أن كثيراً من هذه المحاولات لم تحقق نجاحات تذكر، واستمرت هذه التجارب حتى بدأت تظهر نجاحات بعد العام 2010. ظهرت هذه النماذج في مختلف مناطق الضفة الغربية، بيد أن هناك صعوبة في حصرها ومعرفة عددها، بسبب عدم تسجيل معظمها لدى الجهات الرسمية وستلقي هذه الورقة المختصرة الضوء على بعض أنواع هذه المبادرات وأمثلتها بهدف النقاش.

وتُعد هذه البدائل أو النماذج البديلة حيوية للواقع التعاوني والزراعي الحالي، إذ يجمعها الاستناد إلى بُعدين أساسيين:

الأول: مواجهة سياسات الاقتلاع التي تنتهجها سلطات الاستعمار، عبر ابتكار نماذج إنتاجية صناعية - زراعية توفر شروط "الصمود" للمزارع الفلسطيني، وتهدف، بالأساس، إلى تثبيته في أرضه أمام محاولات الاقتلاع المنهجية.

الثاني: نقل التركيز من التنافس في السوق إلى أنماط تولي اهتماماً أكبر بالمردودات الاجتماعية-الاقتصادية التي تلبي طموحات العدالة الاجتماعية، وتبث روح التضامن، وتعود على المزارعين بمردود اقتصادي مجدي، وتحقق مصلحة في الحفاظ على الاستدامة (دعنا، 2013).

تشكلت هذه النماذج، في معظمها، من الشباب الذين واجهوا صعوبات اقتصادية بسبب الانهيار المتتالي لسوق العمل، والذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، وتردي الأوضاع السياسية (وبخاصة بعد الانقسام) وتراجع الحريات، ونمو الزبائنية، مما ولد حالات من الاغتراب والانغلاق لدى فئات وشرائح شبابية مختلفة التوجهات. وجاءت هذه التغيرات بالتوازي مع زيادة القمع الاستعماري، الذي يشكل سبباً رئيسياً في تردي مجمل الأوضاع السابق ذكرها.

ويلاحظ بعض التشابه بين الأنماط التي تطورت خلال الانتفاضة الأولى وتلك التي تنشأ حالياً، من حيث إن المشرفين على التعاونيات/المزارع الجديدة هم إما مجموعات شبابية منظمة، أي أطر شبابية جماهيرية ليست منبثقة عن الأحزاب السياسية، وإما مجموعات من الأفراد/الشباب غير المنظمين أو المؤطرين في أطر جماهيرية معينة. والمميز في هذه النماذج الجديدة هو دمجها ما بين النمطين اللذين وُجدا في الانتفاضة الأولى: التعاونيات الزراعية والمزارع/الحدائق الخاصة، بالإضافة إلى نماذج أخرى جديدة (معهد مواطن، 2021). ولإلقاء الضوء على بعض هذه المبادرات المجتمعية، ستُعرض مجموعة منها ليست بالضرورة شاملة لجميع الأنواع، ولكنها الأكثر انتشاراً، وتشمل: التعاونيات الزراعية، والزراعة المدعومة من المجتمع، والقرى البيئية، وبنوك البذور، والمحميات والمشاجر الطبيعية، والزراعة الحضرية، والمزارع البيئية.

1-5 التعاونيات والجمعيات الزراعية

تمتد جذور قطاع التعاونيات في فلسطين إلى بداية القرن الماضي (Mari, 2025). ويتكون قطاع التعاونيات حالياً في الضفة الغربية من التعاونيات والجمعيات التعاونية التي تضم عدداً من الأعضاء. كما توجد الاتحادات القطاعية التي تضم مجموعة من التعاونيات في النشاط الاقتصادي نفسه؛ والاتحاد التعاوني العام الذي يضم جميع الاتحادات القطاعية والتعاونيات. أما الجهة المشرفة على جميع مكونات القطاع التعاوني فهي هيئة العمل التعاوني.

وتتوزع الجمعيات والاتحادات التعاونية، اقتصادياً، على خمسة أنشطة رئيسية: الزراعة، الإسكان، القطاعات الخدمية، والحرفية، والاستهلاكية (معهد مواطن، 2021). وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد التعاونيات الزراعية عام 2025 نحو 132 تعاونية، أي ما نسبته 37.6% من إجمالي النشاط التعاوني (PCBS, 2026a).

وكما تذكر دراسة معهد مواطن، فإن التعاونية ليست فقط طريقة لتجميع المنتجين، بل هي أيضاً آلية لتقاسم المخاطر والمعرفة وبعض الأصول. ويمكن للتعاونيات أن تشتري المدخلات بالجملة، وتشارك المعدات، وتنظم النقل والتعبئة، وتتفاوض مع المشترين، وتنفذ التصنيع الأولي، وتبني علامة تجارية محلية. كما يمكن أن توفر إطاراً لتدريب الشباب والنساء وإدماج العمل التطوعي أو العمل الجزئي. وتساعد التعاونيات، في الحالة الفلسطينية، بشكل أساسي، المزارعين الصغار في الوصول إلى المعدات المشتركة، وأنظمة الري المحلية التي تعتمد على المياه العادمة المعالجة، والشراء الجماعي لمدخلات الإنتاج الزراعي بكميات كبيرة، بالإضافة إلى عمليات التصنيع المحلي المشترك، مثل معاصر الزيتون الجماعية ومراكز تصنيع الألبان المصغرة (معهد مواطن، 2021).

تقدم دراسة مرعي (2025) تجربة التعاونيات الزراعية الشبابية في منطقة رام الله مثلاً مهماً. فقد رصدت الدراسة مجموعة من التعاونيات تأسست في الفترة 2018-2021، وكانت دوافع التأسيس متعددة، منها: العودة إلى الأرض، البطالة، البحث عن بيئة عمل تعاونية، حماية الأرض، وتطوير اقتصاد محلي بديل. وتوضح التجربة أن التعاونيات يمكن أن تستوعب أعضاء يعملون بدوام كامل أو جزئي، وأن بعض الأسر أسهمت بعمل غير مدفوع الأجر، ولا سيما في مجال التسويق. لكن التجربة نفسها تحذر من الرومانسية المؤسسية؛ فالأراضي المتاحة كانت، في كثير من الحالات، صغيرة ومجزأة، وبعيدة عن مصادر المياه أو الطرق الزراعية. كما أن جزءاً من الأراضي كان قريباً من المستوطنات أو خاضعاً لقيود على الوصول، مما يؤثر في الجدوى الاقتصادية.

وتعرض هذه الورقة تجربة بعض التعاونيات الشبابية:

مثال 1: تعاونية صفا الزراعية الشبابية - (أرض اليأس)

هي مبادرة زراعية شبابية تأسست عام 2018 في بلدة صفا غرب مدينة رام الله. وتقوم الفكرة الأساسية للتعاونية على استصلاح الأراضي المهجورة وتحويلها إلى مساحات خضراء منتجة، والاعتماد على الذات كبديل اقتصادي في ظل شح فرص العمل. بدأت الفكرة بجهود أربعة شبان من القرية، بمبلغ رمزي، وزراعة دونم ونصف فقط بمحصول البازيلاء. ومع نجاح المحصول الأول وتطور التجربة، توسعت التعاونية ليصبح عدد أعضائها 9 شبان (معظمهم من طلبة الجامعات والمدارس)، ونجحوا في توسيع المساحة المزروعة لتصل إلى عشرات الدونمات داخل القرية، من خلال استصلاح أراضي الأهالي غير المستغلة. وتعتمد التعاونية على فكرة الزراعة العضوية والبيئية، دون استخدام أي مواد كيميائية أو مبيدات صناعية. وتنتج التعاونية خضراوات بلدية موسمية، كما تنشط في زراعة المحاصيل البعلية، مثل القمح والفاصوليا، إلى جانب الزراعة المروية والمحمية داخل البيوت البلاستيكية. وتسعى المبادرة إلى تعزيز مفهوم "السيادة على الغذاء" من خلال مبادرات لحفظ البذور البلدية الأصلية.

لا تقتصر "أرض اليأس" على كونها مشروعاً إنتاجياً فحسب، بل لها أيضاً إسهامات مجتمعية وتعليمية من خلال المشاركة في نقل المعرفة الفلاحية التقليدية. وتنظم التعاونية ورشات عمل دورية لتعليم أساسيات الممارسات التقليدية، مثل بناء السناسل الحجرية والحصاد المائي،

وتستضيف طلبة المدارس والمهتمين بالزراعة التحررية لتعزيز ارتباط الشباب بالأرض ومواجهة التحديات البيئية والمناخية. تستمر "أرض اليأس" في المساهمة في الحفاظ على البذور البلدية والأصيلة وإعادة تدوير المخلفات لإنتاج الأسمدة العضوية محلياً بهدف الانفكاك عن السوق الاستيرادي. كما نجحت التعاونية، على مر السنوات، في الانتقال من الزراعة البعلية الموسمية (كالقمح والبالزلاء)، إلى إدخال الدفيئات الزراعية (البيوت البلاستيكية) والزراعة المروية والمحمية، مدعومة بمبادرات تمويل شعبي لتعزيز إنتاجيتها.

مثال 2: جمعية بتير التعاونية الشبابية الزراعية وجمعية نساء بتير للإنتاج الغذائي

تلعب هاتان الجمعيتان دوراً حيوياً ومحورياً في حماية الإرث الزراعي الفريد لقرية بتير، المدرجة على لائحة التراث العالمي لليونسكو، ضمن سياق المساهمة في نظام الري الكنعاني الجماعي. وتشرف المجموعات العائلية في القرية على إدارة نظام ري يعود لآلاف السنين. تعتمد جغرافية الري في بتير على تقسيم المياه بالتناوب اليومي بين عائلات القرية الثمانية (فيما يُعرف بنظام توزيع "الأيام الثمانية في الأسبوع"). يتكاتف المزارعون والجمعيات التعاونية لصيانة قنوات الري الحجرية المكشوفة والمدرجات الزراعية، لحمايتها من الانهيار ومنع مصادرة الأراضي المحيطة بها.

بدأت جمعية نساء بتير التعاونية للإنتاج الغذائي بإدارة نسوية تطورت لتضم عشرات العائلات. تركز النساء على زراعة الخضراوات والفواكه بطرق عضوية، ثم تحويل الفائض إلى مربيات، مخللات، وزيت لتوفير دخل مستدام ذاتياً للأسر. كما قامت جمعية بتير التعاونية الزراعية بافتتاح دكان زراعي مجتمعي يوفر البذور البلدية، والأدوات، ومستلزمات تربية النحل بأسعار مناسبة للجميع بهدف تقليل كلفة الإنتاج. وأطلقت الجمعية مشاريع لتربية النحل وإنتاج العسل البلدي كبديل اقتصادي نظيف يوفر عوائد مالية جيدة للمزارعين ويساعد في تلقيح المحاصيل طبيعياً، مما يدعم صمودهم في أراضيهم المهددة بالمصادرة. كما تلعب هذه التعاونيات والمؤسسات الثقافية دوراً مهماً في السياحة البيئية والتسويق المباشر، إذ تستغل الجمعيات التعاونية موقع بتير السياحي والتاريخي عبر مسار فلسطين التراثي لتقديم خدمات الطبخ التقليدي، وبيع المنتجات اليدوية، وفتح مقاهٍ مجتمعية ريفية للزوار، بما يتيح الاستفادة المباشرة من السياحة دون وسطاء تجاريين.⁴

2-5 الزراعة المدعومة من المجتمع (Community Supported Agriculture)

يقوم هذا النموذج على ربط المستهلكين في المدن أو القرى بالمزارع مباشرة، لتجاوز سيطرة السوق وسلاسل التوريد المعقدة. تعتمد آلية هذا النموذج على شراء أفراد المجتمع "اشتراكاً" أو سلة خضار موسمية مسبقاً قبل بدء الموسم. ويوفر ذلك للمزارع رأس المال اللازم لشراء البذور والمعدات، وبذلك يتشارك المجتمع مع المزارع في وفرة المحصول وفي المخاطر الزراعية أيضاً. ومن أبرز الأمثلة على هذه المبادرات مزرعة أم سليمان في قرية بلعين. تأسست المزرعة بمبادرة من شبان محليين عام 2016 على أرض مهدة بالمصادرة. وتنتج المزرعة محاصيل عضوية بأساليب بيئية، وتوزع سلالاً أسبوعية للعائلات، كما تدير مركزاً تعليمياً تطوعياً بالكامل. أقيمت المزرعة على مساحة محدودة (تتراوح بين دونمين إلى 4 دونمات مستقلة من أصل مساحة أكبر)، ومع ذلك فهي قادرة على توفير سلال من الغذاء العضوي لعشرات العائلات أسبوعياً. تقدم المزرعة برامج تدريبية عملية ونظرية في الزراعة البيئية (مثل إنتاج الأسمدة الطبيعية، التشتيل، وأنظمة الري)، بالإضافة إلى تنظيم تجارب للتواصل مع الأرض وفعاليات مجتمعية (مزرعة أم سليمان، د.ت).

3-5 القرى البيئية

يعتمد هذا النموذج على تنظيم لجان تطوعية داخل القرية لإدارة إنتاج الغذاء، وتدوير النفايات، وجمع المياه بجهود ذاتية كاملة. ويُنظر في هذا النموذج إلى الزراعة بوصفها أداة لتعزيز الصمود السياسي والاقتصادي، وقطع التبعية لمدخلات الإنتاج الكيماوية والشركات، كما في قرية فرخة البيئية في محافظة سلفيت، التي أعلن عنها عام 2017 كقرية بيئية. يعتمد العديد من سكان القرية على الزراعة العضوية الخالية من المواد الكيماوية، ويجمعون مياه الأمطار في آبار منزلية، وينظمون مهرجانات تطوعية سنوية للحفاظ على استقلالية اقتصادهم الزراعي. (McMahon, 2025)

وتعتمد هذه التجربة في قرية فرخة البيئية على تنظيم شبكات توزيع الغذاء وفق نموذج ذاتي ومحلي وتكافلي، يرتكز، بالدرجة الأولى، على قيم "العونة" والعمل التطوعي، بعيداً عن سلاسل التوريد التجارية التقليدية. ويركز النموذج على إنتاج القمح بشكل تعاوني وإلغاء الوسيط التجاري من خلال تنظيم أسواق محلية دورية داخل القرية أو في بلدات سلفيت المجاورة، حيث يعرض المزارعون منتجاتهم العضوية مباشرة على المستهلكين بأسعار عادلة تناسب العائلات وتضمن هامش ربح مجزياً للمزارع. وتعمل جمعية فرخة التعاونية واللجان النسوية على التصنيع الغذائي، حيث تلعب دوراً في تجميع فائض المحاصيل الموسمية سريعة التلف، مثل البندورة، والفلفل، والعنب وتحويلها إلى منتجات قابلة للتخزين مثل رب البندورة، والمخللات، والمفتول، والمربيات.

⁴ جمعية بتير التعاونية للإنتاج الغذائي | مسار فلسطين التراثي

<https://hmccenter.weebly.com/>

<https://www.facebook.com/nemer200m/>

4-5 الزراعة الحضرية وشبه الحضرية

تشمل هذه الزراعة حدائق الأسر، والأسطح، والمدارس، والحدائق المجتمعية، والزراعة في المساحات الصغيرة، وأنظمة الزراعة المائية، حيث تكون ملائمة اقتصادياً وبيئياً. وتزداد أهميتها عندما تكون المسافة إلى السوق عاملاً مهماً أو عندما ترتفع كلفة النقل. لكن نجاحها يتوقف على جودة المياه، والسلامة الغذائية، وتوافر المساحات، والمعرفة، وتكلفة المدخلات، ولذلك يجب تقييمها وفق كل موقع، بدلاً من افتراض ملائمتها العامة.

نفذت اللجان الشعبية في مخيم عايدة والدهيشة في بيت لحم أنظمة زراعة مائية فوق أسطح المنازل ومنظومات زراعة رأسية مصغرة للتغلب على القيود المكانية ومحدودية الموارد. وتتيح هذه التصميمات للعائلات إنتاج ما يصل إلى 15% من احتياجاتها من الخضراوات الورقية مباشرة في الموقع، مما يوفر مصدراً موثقاً للغذاء بمعزل عن الصدمات الاقتصادية الخارجية (Lajee Centre, 2026).

هناك أيضاً تجربة مشابهة في مخيم الجلزون حيث تم إنشاء مجموعة من التعاونيات، تعنى إحداها بالزراعة وتحمل اسم "مواسم". ويعمل فيها متطوعون، وبعضهم بأجر زهيد، حيث تقدم هذه التعاونية المنتجات الزراعية بأسعار أقل من المتاجر الأخرى، بهدف تخفيف الأعباء عن المحتاجين. كما تقوم التعاونية بتعبئة طلبات انتساب للزبائن، وتقدم للمنتسبين سلالاً غذائية شهرية مجانية، وفقاً لاحتياج الأسرة (وطن للأنباء، 2026).

5-5 المزارع البيئية

يمكن للزراعة البيئية أن تخفض الاعتماد على بعض المدخلات الخارجية من خلال تدوير المخلفات العضوية، وتحسين التربة، وتنوع المحاصيل، واستخدام أصناف متكيفة محلياً، وإدارة المياه بصورة أكثر كفاءة. وفي سياق الصدمات، قد تمثل قيمة هذه الممارسات في تقليل الاعتماد على مدخل واحد مستورد أو عالي الكلفة. لكن الانتقال إلى نظم بيئية أكثر استدامة يحتاج إلى معرفة وتجريب ووقت، وقد يواجه المنتج، في المدى القصير، تكاليف للتعليم أو انخفاضاً مؤقتاً في الإنتاج.

وتُعد "المزرعة الإنسانية"، التي يشرف عليها المهندس الزراعي سعد داغر في كل من مزارع النوباني وعارورة، نموذجاً فاعلاً للزراعة البيئية، إذ تقوم على الزراعة الموسمية، بمعنى زراعة المحاصيل الملائمة للموسم بشكل متواصل، بحيث يستمر الإنتاج الزراعي طوال العام وليس في موسم واحد فقط. ويتم في المزرعة إنتاج الخضار البيئية المختلفة حسب الموسم. أما القسم الثاني من المزرعة فهو مزرعة الزيتون، ويتوفر فيها إنتاج الزيتون الأخضر، الزيت، الزعتر الأخضر والجاف، والميرمية. وتجري حالياً زراعة التين والعنب والتفاح السكري وبعض اللوزيات. ومن جهة أخرى، بدأت المزرعة بإنتاج البذور المحلية والبلدية لبعض المحاصيل، بهدف إغلاق دائرة الإنتاج والاعتماد الكامل على الذات (إسماعيل ودجاني، 2021). وتعتمد المزرعة في تسويق منتجاتها على نظام البيع المباشر في موقع المزرعة والقرية، ممّا يضمن سعراً عادلاً للمزارع/ة والمستهلك/ة على حد سواء (جدلية، 2022).

تركز المزرعة على مفهوم الحراثة الصفرية، حيث لا تُحرث الأرض لقلب التربة، بل تعتمد المزرعة على قص الأعشاب والحشائش وتركها فوق سطح التربة لتتحول إلى سماد طبيعي (غطاء عضوي) يحافظ على رطوبة التربة ويغذي الديدان والكائنات الدقيقة التي تهوي التربة طبيعياً. كما تركز على الزراعة المتداخلة والمتنوعة؛ فبدلاً من زراعة صنف واحد، تُزرع أشجار الفاكهة، الزيتون، الخضار، البقوليات، والنباتات العطرية في المساحة نفسها، لإنشاء نظام بيئي متكامل يساعد على حماية نفسه من الآفات طبيعياً. تحاول المزرعة كسر التبعية للشركات وإثبات أن الفلاح الفلسطيني يمكنه إنتاج غذائه بالاعتماد فقط على مدخلات أرضه، مثل البذور البلدية، والسماد الطبيعي، ومياه الأمطار المجمعة في الآبار، دون الاضطرار لشراء مواد كيميائية مستوردة (جدلية، 2022).

تروج المزرعة الإنسانية لمفهوم "العونة المعرفية"، إذ لا تقتصر المزرعة على الإنتاج الشخصي، بل تركز على نشر المعرفة حول الإنتاج الزراعي البيئي بوصفه أداة للصمود، بهدف تشجيع الشباب على استصلاح أراضيهم المهدة أو المهملّة باستخدام تكاليف مادية منخفضة، من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والعمل التعاوني.

5-6 بنوك البذور وحفظ التنوع الوراثي

تركز هذه المبادرات المحلية على إحياء الأساليب الزراعية القديمة المقاومة للجفاف، وحماية البذور البلدية الأصيلة كإرث وطني وبيئي. وتعتمد آلية عمل هذه النماذج على تحويل أراضٍ صغيرة أو حدائق منزلية إلى مساحات تعليمية مجتمعية قائمة على التبادل، حيث يتبادل المزارعون البذور والخبرات المتوارثة، وينتجون الأسمدة الطبيعية دون الحاجة إلى تقنيات مستوردة ومكلفة.

ومن أبرز الأمثلة: مركز مردا للزراعة المستدامة⁵ في شمال الضفة الغربية، ومبادرات حفظ البذور البلدية، مثل مكتبة البذور البلدية الفلسطينية (Palestine Heirloom Seed Library)⁶، وبنك البذور المحلية التابع للجان العمل الزراعي في الخليل⁷، وهي مساحات يديرها مزارعون محليون لتعليم تقنيات حصاد مياه الأمطار، وبناء المصاطب الحجرية التقليدية، وإكثار البذور المقاومة للتغير المناخي.

ويمكن لبنوك البذور المجتمعية أن تؤدي وظيفة اقتصادية وغذائية في آن واحد، من خلال حفظ الأصناف المحلية، وخفض كلفة شراء البذور، وتوفير أصناف أكثر تكيفاً مع البيئة المحلية. كما يمكن أن تكون أداة لتقليل مخاطر انقطاع الإمدادات. غير أن استدامتها تتطلب قواعد واضحة للجودة والتخزين والتجديد، وآليات عادلة لمشاركة المزارعين، وربطاً بخدمات الإرشاد والبحث.

7-5 المحميات والمشارج المجتمعية

يعتمد هذا النموذج على استصلاح أراض جبلية وعرة بجهود تطوعية جماعية لحمايتها من الزحف الاستيطاني، وفتحها كمنتفس طبيعي للمجتمع. ويقوم متطوعون من أهالي المنطقة بزراعة الأشجار الأصلية (كالزيتون، والخروب، واللوزيات البرية) وإعادة بناء التنوع البيئي، وتطويع شبكات ري بسيطة لحصاد المياه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشجر "جذور" بالقرب من رام الله، والذي تبلغ مساحته 10 دونمات، بالتعاون مع بلدية رام الله. وقد تحول هذا الجبل الجاف، بفضل مساهمات المجتمع والمتطوعين، إلى محمية طبيعية مجتمعية تضم مئات الأشجار الأصلية، ويدار بالكامل بوصفه أرضاً مشاعاً تعليمية وبيئية للجمهور.

6- مساهمة المبادرات المجتمعية الزراعية في الأمن الغذائي/السيادة الغذائية والتشغيل والدخل

تسهم هذه النماذج الزراعية المجتمعية في تعزيز الأمن الغذائي في الضفة الغربية، لأنها تركز على مفهوم "السيادة على الغذاء" (Food Sovereignty) وليس الأمن الغذائي فقط؛ أي كما ذكرنا سابقاً، قدرة المجتمع على التحكم في إنتاج طعامه ومصادره بشكل مستقل، بعيداً عن تقلبات السوق والقيود الخارجية. وتحقق هذه المبادرات السيادة الغذائية عملياً من خلال:

1-6 كسر التبعية لمدخلات الإنتاج المستوردة

تعتمد الزراعة التقليدية والتجارية على استيراد الأسمدة الكيماوية، المبيدات، والبذور الهجينة (التي لا يمكن إعادة زراعتها). من خلال الزراعة البيئية وحفظ البذور البلدية، ينتج المزارعون بذورهم الخاصة وأسمدتهم الطبيعية (الكومبوست) محلياً. ويسهم ذلك في ضمان استمرار الإنتاج الزراعي حتى في أوقات إغلاق الحدود، أو ارتفاع الأسعار العالمية، أو منع دخول المواد الزراعية.

2-6 استغلال الأراضي غير المستغلة

لم تبدأ معظم المبادرات المجتمعية بالضرورة بامتلاك أراض زراعية كبيرة. وكانت الأراضي غالباً مجزأة، وتم توفيرها بعدة طرق: أراض مملوكة لأحد الأعضاء أو أفراد أسرته؛ وأراض أتاحها الأقارب للتعاونية دون مقابل؛ وأراض مستعارة من أشخاص آخرين في القرية؛ أراض مستأجرة. وهذا يعني أن هذه المبادرات المجتمعية تعزز الأمن الغذائي من خلال تحويل الموارد غير المستغلة - وخاصة الأرض والعمل - إلى موارد إنتاجية من خلال التنظيم الجماعي. وتشير دراسة مرعي إلى أن بعض أصحاب الأراضي كانوا مستعدين لإعطاء الأرض للتعاونيات، بمقابل أو من دونه، حتى لا تبقى الأرض بوراً. وهذا مثال واضح على أن المشكلة ليست دائماً غياب الموارد، وإنما قد تكون كيفية تنظيم الموارد المتاحة واستخدامها.

3-6 التكيف مع الشح الحاد في المياه

تُعاني الزراعة في الضفة الغربية من قيود استعمارية صارمة على حفر الآبار والوصول إلى مصادر المياه الحيوية. وتركز المبادرات المجتمعية جميعها على تقنيات الحصاد المائي التقليدي، وتدوير المياه الرمادية، وزيادة المادة العضوية في التربة لتقليل حاجتها للري. ويتيح ذلك للمزارعين إنتاج الغذاء طوال العام باستخدام أقل كمية ممكنة من المياه، مما يحمي المحاصيل من الجفاف المفاجئ.

4-6 تنويع سلة الغذاء والإنتاج المتكامل

تعتمد الزراعة التجارية غالباً على "أحادية المحصول (Monoculture)" كزراعة صنف واحد فقط على مساحات واسعة، مما يجعل الأمن الغذائي مهدداً إذا أصيب هذا المحصول بأفة. تطبق المزارع المجتمعية نظام الزراعة المتداخلة والمتنوعة، الذي يجمع بين الخضار والأشجار والأعشاب الطبية. ويسهم هذا التنوع في توفير سلة غذائية متكاملة ومتوازنة للعائلات على مدار فصول السنة، ويحمي المزارع من الخسارة الكلية في حال فشل أحد المحاصيل.

5 <https://mardapermaculturefarm.yolasite.com/>

6 <https://www.palestineheirloomseedlibrary.com/>

7 <https://www.facebook.com/seedbankpal/>

5-6 حماية الأسعار وضمان دخل المزارع

في النظام التقليدي، يقع المزارع تحت رحمة التجار والسماسرة، مما يضطره أحياناً إلى بيع محصوله بأقل من التكلفة وتكبّد خسائر تدفعه إلى ترك الأرض. ومن خلال الزراعة المدعومة من المجتمع، يلتزم المستهلكون بشراء المحصول مسبقاً بأسعار عادلة. هذا يوفر للمزارع استقراراً مالياً يضمن بقاءه في أرضه واستمراره في الإنتاج، كما يحمي المستهلك من الارتفاع المفاجئ في الأسعار في الأسواق التجارية. وتعمل شركة "عدل"، وهي شركة غير ربحية مركزها رام الله، على تسويق المنتجات الفلسطينية بسعر منصف للمنتج وللمستهلك. كما تتبنى الشركة مبادرات الإنتاج الزراعي البيئي والعضوي والبلدي.

6-6 الصمود الجغرافي وحماية الأراضي من المصادرة

لا يتحقق الأمن الغذائي من دون وجود أرض مستصلحة ومحمية لإنتاج هذا الغذاء. وتعمل المبادرات المجتمعية والمشاجر (مثل مزرعة أم سليمان ومشجر جذور) في مناطق حيوية ومهددة (مثل المناطق المصنفة "ج"). ويسهم تحويل هذه الأراضي إلى مناطق زراعية نشطة ومأهولة بالمتطوعين في الحد من خطر تصنيفها كـ "أراضٍ بور"، وبالتالي حماية مخزون الأراضي الزراعية المتاحة لإنتاج الغذاء للأجيال القادمة.

7-6 مصدر للعمل والدخل

تقدم أبحاث مرعي حول التعاونيات الزراعية مثلاً مهماً على العلاقة بين الزراعة والعمل. فقد ذكرت أبحاثه أن البطالة كانت أحد دوافع إنشاء نحو نصف التعاونيات، في حين ارتبطت دوافع أخرى بالاغتراب عن الوظائف، أو بعدم القدرة على العمل في سوق العمل الإسرائيلي، أو عدم الرغبة فيه. كما أن حوالي نصف التعاونيات التي درسها وعددها (16) تعاونية، تأسست أثناء فترة إغلاق كوفيد-19 أو في أعقابها، وهي فترة شهدت صدمات كبيرة في سوق العمل. وفي أربع تعاونيات، كان جميع الأعضاء يعملون بدوام كامل ويعتمدون على التعاونية كمصدر للدخل. أما في التعاونيات الأخرى، فكان الأعضاء يعملون بصورة جزئية إلى جانب وظائف أخرى أو الدراسة. ويعكس ذلك دور الزراعة ليس فقط كمصدر للغذاء، بل أيضاً كآلية لاستيعاب العمالة ومواجهة صدمات سوق العمل.

7- التحديات التي تواجه المبادرات المجتمعية على المدى الطويل

ركزت العديد من الدراسات والباحثين/ات الذين تم مراجعة مساهماتهم في إطار هذه الورقة سابقاً (جامعة القدس، معهد أريج، مركز بيسان، معهد مواطن-جامعة بيرزيت، داليا، فائق مرعي، وغيرها) على توضيح التحديات التي تواجه المبادرات المجتمعية، مع التركيز على التعاونيات. ويمكن تلخيص ما خلصت إليه مجموعة هذه الدراسات وغيرها على النحو الآتي:

1-1 الأرض وحدها لا تكفي، والإنتاج لا يعني بالضرورة الدخل

تكشف أبحاث مرعي (2024، 2025) حدود هذا النموذج؛ فالكثير من الأراضي التي حصلت عليها التعاونيات التي درسها كانت بعيدة عن مصادر المياه والطرق الزراعية، وقريبة في بعض الحالات من المستوطنات، وواقعة في مناطق جبلية تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة البعلية. كما أن معظم التعاونيات كانت تقع في قرى جبلية لم تكن تقليدياً من أهم مناطق "السلة الغذائية" في الضفة الغربية. وهذا يوضح أن إعادة الأرض إلى الإنتاج لا تعني بالضرورة أن الأرض ستصبح منتجة اقتصادياً.

كما أن الإنتاج لا يعني بالضرورة الدخل؛ إذ إن أحد الدروس المهمة المستقاة من تجربة المبادرات المجتمعية الفلسطينية هو أن الإنتاج يمكن أن يحقق كفاءة عالية، إلا أن المشكلة تظهر في بيع المنتجات وتسويقها. وتظهر في بعض الدراسات حالات جرى فيها توزيع جزء من المنتجات مجاناً على مجتمعات معينة، بسبب الأهداف الاجتماعية والمجتمعية، أو بسبب عدم القدرة على تصريف المنتج اقتصادياً. وهنا يظهر توتر مهم بين وظيفتين للمبادرة المجتمعية: كونها منشأة اقتصادية من جهة، ومؤسسة اجتماعية مجتمعية من جهة أخرى.

2-2 البعد غير المدفوع للعمل: دور النساء والأسرة

تكشف الدراسات المختلفة أيضاً جانباً مهماً ينبغي عدم تجاهله عند تقييم مساهمة المبادرات المجتمعية، وهو العمل غير المدفوع. ففي بعض المبادرات، ساهم أفراد الأسرة في العمل دون أجر، وكانت هذه المساهمة تتم بصورة رئيسية من قبل النساء، خصوصاً في مجال التسويق. وهذا يطرح سؤالاً مهماً حول استدامة المبادرات: هل تعكس الزيادة في الإنتاج بالفعل زيادة في الدخل والرفاه، أم أنها تعتمد جزئياً على تحويل جزء من العمل إلى عمل أسري غير مدفوع؟ لذلك، ينبغي أن تشمل تقييمات المبادرات المجتمعية مؤشرات حول: ساعات العمل؛ توزيع العمل بين النساء والرجال؛ العمل غير المدفوع؛ الدخل الفعلي؛ من يسيطر على الإيرادات؛ مشاركة النساء في اتخاذ القرار.

3-7 تحديات مؤسسية ذاتية

تواجه بعض المبادرات المجتمعية مجموعة من التحديات المؤسسية الداخلية، من أبرزها:

- ضعف القدرات المحاسبية والإدارية لدى بعض المبادرات الصغيرة.
- ضعف البيانات المالية والإنتاجية اللازمة للحصول على التمويل التجاري.
- صعوبة بناء هياكل ديمقراطية فعالة عندما يتفاوت الأعضاء فيما يملكونه من أرض ورأس مال، وفي حجم العمل الذي يقدمونه.
- الاعتماد على أفراد محوريين، مما يخلق مخاطر عند مغادرتهم.

4-7 تحديات مالية

التمويل الخارجي المشروط والمؤقت

تعتمد كثير من التعاونيات على المنح والمساعدات الخارجية لتغطية مصاريفها اليومية. وتكمن المشكلة في أن هذا التمويل ينتهي بانتهاء مدة المشروع، مما قد يؤدي إلى انهيار المبادرة أو توقف أنشطتها لعدم قدرتها على تمويل تكاليفها التشغيلية ذاتياً. ومن ثم، لا بد من محاولة إيجاد توازن بين الحاجة إلى رأس المال والرغبة في تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي المتقطع والمشروط. ويطرح ذلك سؤالاً أساسياً: كيف يمكن استخدام المنحة أداة لبناء أصل أو قدرة تولد إيراداً، بدلاً من استخدامها لتمويل تكاليف تشغيلية دائمة؟

معضلة الشروط البنكية وفجوة الأهلية القانونية

تطلب برامج التمويل البنكية المختلفة والصناديق التنموية شروطاً معقدة، مثل وجود حساب بنكي رسمي، وسجل مالي، وتدقيق حسابي لعدة سنوات. ولا تملك التعاونيات والمبادرات الشبابية الناشئة أياً من هذه المتطلبات، بسبب ضعف قدراتها الإدارية أو تعقيد إجراءات الترخيص والبيروقراطية، مما يحرمها من الدعم المباشر ويجعلها معزولة عن مصادر التمويل الرسمية.

التخوف من "المسؤولية الشخصية" وتجنب القروض التقليدية

يضع اشتراط الضمانات التي لا يملكها صغار المنتجين، أو لا يستطيعون استخدامها بسبب وضع الملكية، قيوداً على قدرة المبادرات المجتمعية الزراعية على الوصول إلى التمويل. ويرفض العديد من المزارعين وأعضاء التعاونيات اللجوء إلى القروض البنكية التجارية التقليدية بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة وتذبذب التدفقات النقدية نتيجة الأوضاع السياسية؛ إذ يخشى الأعضاء المخاطرة بخسارة منازلهم وممتلكاتهم الشخصية في حال مرور التعاونية بشهر سيء أو تعرضها لموسم يتسم بالتعثر المالي.

شروط الضمانات وأسعار الفائدة

يشكل ارتفاع تكلفة الائتمان أو عدم ملائمة آجاله لدورة الزراعة عائقاً أمام المزارعين؛ إذ إن تقلب الدخل الزراعي وعدم القدرة على التنبؤ بحجم الإنتاج وتوقيته يمثلان مشكلة كبيرة للعديد من المبادرات.

تآكل رأس المال بسبب تدمير البنية التحتية والقيود الاستعمارية

تعرضت العديد من أصول المبادرات المجتمعية الزراعية لأضرار بالغة وخسائر مالية فادحة نتيجة اعتداءات المستوطنين، وتدمير شبكات الري، وحرق الحقول. وفي ظل غياب شبكات الأمان المالي أو التعويضات الرسمية، أدى ذلك إلى إفلاس بعض المبادرات وتآكل رأس مالها التشغيلي بالكامل.

كما تظل قيود الحركة والوصول إلى الأرض والموارد والأسواق جزءاً من البيئة التي تعمل فيها المبادرات الزراعية، وتزيد من مخاطرها المالية. وتوضح الدراسات المختلفة أن البنية التحتية الزراعية والمياه والطرق كانت عوامل تحد من الاستغلال الاقتصادي للأرضي، وبالتالي من القدرة على الاقتراض من البنوك.

5-7 تحديات بيئية

تواجه المبادرات المجتمعية الزراعية مجموعة من التحديات البيئية، من أبرزها:

- شح المياه وتفاوت الوصول إليها.
- تدهور التربة ومخاطر الجفاف وتقلب الأمطار.
- ارتفاع تكلفة الطاقة والري.
- تزايد الحاجة إلى نظم إنتاج قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

وهنا تصبح الزراعة البيئية ذات قيمة، إلا أنها تحتاج إلى استثمارات في المعرفة والإرشاد، وليس فقط في المعدات.

6-7 تحديات سياساتية وتشريعية

تواجه المبادرات المجتمعية الزراعية أيضاً مجموعة من التحديات المرتبطة بالسياسات والتشريعات، من أبرزها:

- متطلبات التسجيل وفق قانون التعاونيات.
- قدرات هيئة العمل التعاوني.
- الوضع القانوني للمبادرات غير المسجلة.
- ضعف حصة الزراعة في الموازنة العامة.
- محدودية دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية ومؤسسة الإقراض الزراعي.

8- التوصيات - حلول مقترحة

1-8 دور المؤسسات المالية: من القرض التقليدي إلى التمويل الملائم للمخاطر الزراعية

كما يظهر من التحديات المذكورة، فإن المشكلة الأساسية ليست دائماً غياب التمويل، بل عدم ملاءمة المنتج المالي لطبيعة النشاط الزراعي. فقد يتحمل المزارع التكاليف لعدة أشهر قبل الحصول على الإيرادات، في حين قد يتطلب المنتج المصرفي سداداً شهرياً ثابتاً. كما أن مخاطر الطقس والقيود المفروضة على الحركة والوصول تجعل الوصول إلى الأسواق أو إلى مدخلات الإنتاج متذبذباً، وبالتالي تؤدي إلى تذبذب التدفقات النقدية.

لذلك، يمكن التفكير في حزمة من المنتجات المالية المقترحة، تشمل:

- قروض موسمية: سداد أصل القرض بعد الحصاد أو وفق جدول يرتبط بالتدفقات النقدية.
- خطوط ائتمان لرأس المال العامل: لشراء البذور والأسمدة ومواد التعبئة وتغطية تكاليف النقل.
- تمويل تعاوني: تقديم قرض واحد للكيان التعاوني، وفق ضوابط حوكمة، بدلاً من تقديم قروض منفصلة لكل عضو.
- ضمانات ائتمانية جزئية: مشاركة جهة عامة أو صندوق ضمان في تحمل جزء من مخاطر الائتمان.
- تمويل سلاسل القيمة: ربط التمويل بعقود شراء أو بعلاقة مباشرة بين المزارع والمصنع/المشتري.
- التأجير التمويلي للمعدات: بدلاً من مطالبة المنتج بشراء المعدات الكبيرة مقدماً.
- تمويل أخضر/مناخي: لتمويل الري الكفؤ، الطاقة الشمسية، جمع المياه، تحسين التربة، والتخزين المبرد عالي الكفاءة.
- تأمين زراعي أو آليات لتقاسم المخاطر: للحد من أثر الصدمات الإنتاجية.
- منح مطابقة: تمويل جزءاً من الاستثمار الأولي، بينما يساهم المستفيد بجزء من رأس المال.
- أدوات التمويل الإسلامي: لتوسيع دائرة المستفيدين من مصادر التمويل الملائمة لطبيعة النشاط الزراعي.

2-8 تطوير نافذة تمويل مخصصة للتعاونيات والمشاريع الزراعية الصغيرة

ينبغي تطوير نموذج للتقييم الائتماني لا يعتمد حصراً على الضمانات العقارية فقط. بل يمكن أن يشمل مجموعة من المؤشرات، مثل: التدفقات النقدية، عقود البيع، سجل المبيعات، عدد الأعضاء، تنوع المنتجات، سجل السداد، إدارة المخزون، نظام الحوكمة، والمساهمات

الذاتية للأعضاء. كما يمكن استخدام التمويل التدريجي، يمنح قرض صغير في البداية، ثم يزداد الحد الائتماني عند إثبات حسن الأداء والقدرة على السداد. ويتطلب ذلك توافقاً بين سلطة النقد والبنوك، بما يسمح بوضع الأطر التنظيمية اللازمة لمثل هذه القروض قبل أن تتمكن البنوك من البدء في تقديمها.

3-8 سد فجوة الثقافة المالية والإدارية (Financial Literacy)

توصي العديد من الدراسات المتخصصة بإخضاع المبادرات المجتمعية الزراعية والتعاونيات لتدريبات مكثفة وحضورية باللغة العربية، تركز على إعداد الموازنات، الامتثال المالي، المحاسبة الرقمية، وكتابة المقترحات التمويلية بصورة احترافية، بما يؤهل هذه المبادرات لفتح الحسابات البنكية والحصول على المنح ومصادر التمويل المستقلة.

4-8 النظم الغذائية من منظور السيادة الغذائية والسياسات الزراعية

من المهم النظر إلى النظم الغذائية من منظور السيادة الغذائية، وليس فقط من منظور الأمن الغذائي. ويشمل ذلك التركيز على أن القدرة الإنتاجية الفعلية تتشكل من مجموعة متكاملة من العناصر: الأرض، والمياه، والطرق، والمدخلات، والمعرفة، والعمل، والتمويل، والأسواق، وليس فقط من زيادة الإنتاج والمحصول.

وعليه، لا بد من التفكير في اتجاه تتحول فيه السياسة الزراعية من منطق دعم المشروع المنفرد إلى منطق دعم بناء نظام غذائي محلي، من خلال تطوير بنية تحتية مشتركة، أسواق محلية، مشتريات مؤسسية، تخزين وتبريد، خدمات بيطرية وإرشاد زراعي، ومعايير جودة وسلامة غذائية.

5-8 تفعيل نماذج التمويل التشاركي الداخلي (Member-based Equity)

يمكن الاعتماد على التمويل القائم على الأعضاء والمجتمع المحلي من خلال:

طرح "الأسهم التشاركية والمفضلة" لجمع رأس المال من المجتمع المحلي أو المغتربين (عبر شبكات التضامن والتمويل الجماعي الخارجي). وهنا ترد فكرة الصناديق التضامنية؛ إذ يرى مرعي أن الصناديق التضامنية والمبادرات المستقلة المعتمدة على المجتمع (مثل التمويل الجماعي التشاركي)، يمكن أن تمثل حلاً لمواجهة عيوب "النماذج النيوليبرالية" المفروضة من خلال المشاريع الدولية والمشروطة. وتبرز هنا أيضاً فكرة الصندوق الاجتماعي الفلسطيني (PSF) والذي يعمل منذ العام 2021 على دعم المبادرات المجتمعية الشبابية الزراعية بما لا يقل عن ربع مليون دولار.⁸ كما يمكن بناء صناديق احتياطية تعاونية غير قابلة للتجزئة من أرباح المواسم الجيدة، لتعمل كخط دفاع مالي وشبكة أمان ذاتية أثناء الأزمات أو فترات انقطاع الدعم.

6-8 دعم البنية التحتية المشتركة

قد يكون الاستثمار في التخزين والتبريد والنقل والتعبئة أكثر تأثيراً من تقديم منح إنتاجية منفردة؛ لأن الاختناق قد يحدث بعد الإنتاج وليس خلالها.

كما يمكن، في بعض الحالات، دمج بعض التعاونيات والتحول نحو زراعة الأشجار المثمرة، باعتبارها أكثر ملاءمة لبعض الأراضي البور وأقل احتياجاً إلى العمل المستمر والمياه.

7-8 التحول نحو الاستثمار المستدام بكرامة

ينبغي تبني نماذج استثمارية يدخل فيها أصحاب رأس المال كشركاء تنمويين وليسوا كجهات مانحة، بشرط احترام المبادئ التعاونية وترك سلطة القرار النهائي والسيادة بأيدي أعضاء التعاونية والمزارعين أنفسهم لضمان التنمية المحلية وتعزيز قدرة المجتمعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بمواردها.

8-8 بناء حاضنات أعمال ونقاط بيع مشتركة لكسر احتكار السوق

ينبغي تطوير برامج احتضان (مثل مركز الريادة والابتكار بجامعة القدس أو وحدة المنشآت الصغيرة في جامعة بيرزيت) للتشبيك المباشر بين التعاونيات والأسواق المحلية. كما يمكن إنشاء نقاط بيع مشتركة ومراكز جماعية للتعبئة والتغليف، بما يقلل من تكاليف النقل الفردية المرتفعة ويحمي التعاونيات من استغلال الوسطاء وتذبذب الأسعار.

9-8 ربط المشتريات المؤسسية بالإنتاج المحلي

يمكن للمدارس والمستشفيات والبلديات والمؤسسات العامة، حيثما تسمح القواعد والقدرات، أن تكون أسواقاً مستقرة للمنتجات المحلية، بما يقلل من مخاطر التسويق ويوفر للمؤسسات المالية أساساً أفضل لتمويل المنتجين. ويعد ذلك رافداً مهماً لتشجيع المنتج الوطني وتعزيز الطلب على المنتجات المحلية.

10-8 الاستثمار في المعرفة الزراعية

ينبغي تمويل خدمات الإرشاد الزراعي والتجارب المحلية وبنوك البذور والتعلم بين المزارعين، خصوصاً في مجالات الزراعة البيئية وكفاءة استخدام المياه وإدارة المخاطر.

9- الخلاصة

كشفت الحرب على غزة منذ تشرين أول 2023 هشاشة النظام الغذائي الفلسطيني في الضفة الغربية، لكنها كشفت أيضاً عن وجود قدرات محلية يمكن البناء عليها. وتعد الزراعة قطاعاً اقتصادياً مهماً وجزءاً من البنية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأمن الغذائي، والعمل الريفي، واستدامة المجتمعات المحلية.

توضح التجارب التعاونية أن المبادرات المجتمعية تستطيع المساهمة في استغلال الأرض وتفعيل التشغيل وبناء المعرفة وتعزيز شبكات التضامن الزراعي والتسويق، لكنها لا تستطيع وحدها تجاوز القيود الهيكلية المتعلقة بالمياه والوصول والأسواق والتمويل والبنية التحتية. لذلك، فإن السياسة الأكثر قابلية للاستمرار هي سياسة متعددة المستويات، تجمع بين الدعم المحلي للمبادرات، والتمويل المناسب للمخاطر، والاستثمار العام في البنية التحتية، وخدمات الإرشاد والبحث، وآليات السوق التي تقلل من مخاطر التسويق.

بالنسبة للمؤسسات المالية، تتمثل الفرصة في الانتقال من التمويل القائم على الضمانات إلى تمويل يعتمد، جزئياً، على التدفقات النقدية وسلسلة القيمة وتقاسم المخاطر. أما بالنسبة للجهات العامة والمانحين، فيتمثل التحدي في استخدام الموارد المحدودة لبناء مؤسسات وأصول وأسواق تستمر بعد انتهاء المنحة. وبالنسبة للمبادرات المجتمعية، فإن الاستدامة تتطلب الانتقال من منطق النشاط المدعوم إلى نموذج اقتصادي قادر على توليد جزء متزايد من إيراداته ذاتياً، مع الحفاظ على أهدافه الاجتماعية والغذائية والبيئية.

10- أسئلة نقاش الطاولة المستديرة

تم صياغة الأسئلة استناداً إلى المحاور الإستراتيجية التي طرحتها الدراسة:

1. الإطار المفاهيمي: الأمن الغذائي في مواجهة "السيادة الغذائية"

تناقش الورقة أن النماذج الدولية تركز على "الأمن الغذائي" من خلال توفير الغذاء عبر التجارة والمساعدات، مما يترك الفلسطينيين عرضة للخدمات الخارجية، بينما تركز "السيادة الغذائية" على مقاومة السياسات الاستعمارية وتعزيز التحكم المحلي في كامل سلسلة القيمة.

- كيف يمكن للمؤسسات الرسمية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الانتقال عملياً من نموذج "الأمن الغذائي" المرتبط بالتمويل الدولي إلى نموذج "السيادة الغذائية البيئية"، دون خسارة التمويل الإنساني الطارئ في أوقات الأزمات؟
- المحاصيل النقدية مقابل الاكتفاء الذاتي: كيف يمكن معالجة التناقض بين خطط التنمية الرسمية التي تشجع المزارعين على زراعة محاصيل نقدية موجهة للتصدير، وبين متطلبات "اقتصاد المقاومة" التي تفرض التركيز على الاكتفاء الذاتي واستدامة الغذاء محلياً؟

2. الاستدامة التشغيلية للمبادرات المجتمعية الزراعية

تسلط الورقة الضوء على نجاحات، مثل تعاونية صفا ("أرض اليأس")، ومزرعة أم سليمان، وقرية فرخة البيئية، لكنها تحذر في الوقت نفسه من "الرومانسية المؤسسية" في ظل تفتت الحيازات وصعوبة الوصول للمياه.

- التوتر بين البعد الاقتصادي والمجتمعي: كيف يمكن للمبادرات المجتمعية المختلفة تحقيق توازن دائم يضمن ربحيتها كمنشأة اقتصادية مع الحفاظ على دورها كمؤسسة تضامنية واجتماعية؟
- مواجهة تفتت الحيازات الزراعية: بالنظر إلى انخفاض متوسط مساحة الحيازات الزراعية بنسبة 54% (من 18.6 دونماً إلى 8.6 دونماً)، ما الأطر القانونية أو الترتيبات العائلية المشتركة التي يمكن للمجتمعات المحلية تبنيها لتجميع الأراضي المفتتة وتحويلها إلى مساحات ذات جدوى اقتصادية؟
- أبعاد العمل غير المدفوع (الدور الجندري): أشارت الورقة إلى أن استمرارية بعض المبادرات تعتمد على عمل أسري غير مدفوع الأجر، تقوم به النساء بشكل أساسي (خاصة في التسويق). كيف يمكن تطوير هذه المبادرات دون أن يكون نجاحها المالي مبنياً على استغلال مقنّع للعمل النسوي غير المكافئ؟

3. البيئة التمويلية وإدارة المخاطر الزراعية

تتطلب برامج التمويل البنكية التقليدية ضمانات عقارية وسجلات مالية مدققة لعدة سنوات، وهو ما يتناقض كلياً مع تذبذب التدفقات النقدية للمزارعين بسبب الطقس والسياسات الاستعمارية.

- تطوير آليات التقييم الائتماني: إذا كانت الضمانات التقليدية (كالرهن العقاري) غير متوفرة أو تشكل خطورة عالية على المزارع، فما المؤشرات البديلة التي يجب على البنوك الفلسطينية اعتمادها لتقييم أهلية التعاونيات (مثل: التدفقات النقدية المتوقعة، عدد الأعضاء، تنوع المنتجات، ونظام الحوكمة)؟
- تصميم منتجات مالية ملائمة: كيف يمكن للمؤسسات المالية (بما فيها المصارف الإسلامية) تصميم حزم تمويلية مثل (القروض الموسمية المرتبطة بالحصاد، خطوط ائتمان رأس المال العامل، والتأجير التمويلي للمعدات الثقيلة) لتتناسب مع دورة الإنتاج الزراعي بدلاً من الاعتماد على الأقساط الشهرية الثابتة؟

4. احتكار السوق، الحماية، والدعم المؤسسي

تثبت التجربة أن الإنتاج بكفاءة عالية لا يضمن النجاح إذا واجه المزارع احتكار السماسرة، واضطرابات النقل الناتجة عن الحواجز العسكرية، وغياب الأسواق المستقرة.

- كسر احتكار الوسطاء والسماسرة: اقترحت الورقة بناء حاضنات أعمال ونقاط بيع مشتركة. فما الدور العملي الذي يمكن للمؤسسات العامة (الوزارات) أو المؤسسات المجتمعية (الجامعات ومراكزها المختلفة) القيام به لتوفير مراكز جماعية للتعبئة والتغليف، بما يساهم في الحد من استغلال السماسرة؟
- ربط المشتريات المؤسسية بالإنتاج المحلي: كيف يمكن صياغة سياسات إلزامية تفرض على المؤسسات العامة والوطنية (كالمدارس الحكومية، المستشفيات، والبلديات) شراء احتياجاتها الغذائية مباشرة من التعاونيات الشبابية والمزارع البيئية المحلية لتوفير سوق مستقر؟
- الاستثمار في البنية التحتية المشتركة: في ظل الشح الحاد في المياه والقيود على حفر الآبار، هل يجب إعادة توجيه الدعم من "منح إنتاجية منفردة للمزارعين" إلى "استثمارات عامة مشتركة" في شبكات ري محلية تعتمد على المياه العادمة المعالجة وبنوك البذور المجتمعية؟

السؤال النهائي الجوهرى: كيف يمكن لأي مبادرة زراعية مجتمعية في الضفة الغربية أن تنتقل بنجاح من مشروع صغير ذي إيراد محدود إلى نموذج اقتصادي مستدام يولد إيرادات عالية ذاتياً، دون أن تفقد في هذه العملية رسالتها السياسية، والاجتماعية، والبيئية الأصلية؟

المراجع

- إسماعيل، لينا، ودجاني، منى. (2021) المزرعة الإنسانية. مؤسسة هنريش بل - مكتب فلسطين والأردن). متاح عبر الرابط: <https://ps.boell.org/ar/2021/06/05/humanistic-farm>
- جدلية. (2022). الزراعة البيئية من فلسطين الى الشتات. ندوة حوارية مع المهندس الزراعي سعد داغر. متاح عبر الرابط: <https://www.jadaliyya.com/Details/44342>
- جمعية تراحم للتنمية المجتمعية. (د.ت.). استرجع في 12 أكتوبر، 2026. جمعية بتير التعاونية لإنتاج الأغذية. متاح عبر الرابط: <https://phtrail.org/ar/content/partners/battitr-cooperative-society-for-food-production.html>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة. (2023). التعداد الزراعي 2021 - النتائج النهائية. رام الله، فلسطين. متاح عبر الرابط: <https://microdata.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-ar-v5.2/index.php/catalog/715/study-description>
- دعنا، طارق. (2013). البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية "أريحا والأغوار". سلسلة أوراق تنمية (12). رام الله، فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء. متاح عبر الرابط: <http://library.mas.ps/records/index/1/21643>
- الصالح، عبد العزيز. (2021). السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري. رام الله، فلسطين: مركز داليا. متاح عبر الرابط: https://www.dalia.ps/sites/default/files/reports/palestinian_national_food_sovereignty-ar.pdf
- مرعي، فائق. (2024، 25 آذار). التعاونيات الزراعية الشبابية في المرتفعات الوسطى الفلسطينية (الضفة الغربية): نموذج ناشئ عن تناقضات التهميش [ندوة رقمية]. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655327>
- مزرعة أم سليمان. (د.ت.). استرجع في 12 أكتوبر، 2026. صفحة على فيسبوك. متاح عبر الرابط: https://www.facebook.com/omsleimanfarm/?locale=ar_AR
- مسار فلسطين التراثي. (د.ت.). استرجع في 12 أكتوبر، 2026. جمعية بتير التعاونية لإنتاج الغذائي. متاح عبر الرابط: <https://phtrail.org/ar/content/partners/battitr-cooperative-society-for-food-production.html>
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2026). نشرة الأمن الغذائي، العدد 33، النصف الثاني من العام 2025. رام الله، فلسطين. متاح عبر الرابط: <https://mas.ps/publications/14108.html>
- معهد مواطن. (2021). الشباب والتعاونيات والمؤسسات الداعمة لها في الضفة الغربية (ورقة سياسات ضمن برنامج "التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي"). بير زيت، فلسطين: جامعة بير زيت. متاح عبر الرابط: <http://www.muwatin.birzeit.edu/en/node/7283>
- وطن للإنباء. (2026). تعاونيات الجلزون: اقتصاد صغير بأثر اجتماعي كبير. تقرير صحفي. متاح عبر الرابط: [تعاونيات الجلزون ... اقتصاد صغير بأثر اجتماعي كبير - وكالة وطن للأنباء](https://www.muwatin.birzeit.edu/en/node/7283)
- Al-Botmeh, S., & Saadeh, I. (2024). Palestinian Agriculture, Food Security and Incomes in the Context of Genocide. MAS conference paper, Priorities for Palestine's Economy in the Midst of War. Available at: <https://mas.ps/en/events/10798.html>
- Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS). (2026). How Israel Is Reshaping the West Bank after 7 October. Situation Assessment. August. Available at: <https://www.dohainstitute.org/en/Lists/.pdf>
- Declaration of Nyeleni. (2007). Declaration of Nyeleni, the first global forum on food sovereignty, Mali. Available at: <https://usfoodsovereigntyalliance.org/what-is-food-sovereignty/>
- Food and Agriculture Organization (FAO). (1996). Rome Declaration on World Food Security. Rome, Italy. Available at: <https://www.fao.org/4/w3613e/w3613e00.htm>
- International Labour Organization (ILO) & Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2026). Labour market update and recovery outlook in the Occupied Palestinian Territory post-ceasefire – Bulletin No. 7. July. Available at: <https://www.ilo.org/sites/default/files/2026-08/Bulletin.pdf>
- Lajee Centre. (2026). May Activities Report. May. Available at: <https://lajee.org/may-2026-activities/>
- Mari, F. (2025). The Palestinian Cooperative Movement: An Arena of Confrontation Over Social Production and Reproduction. International Labor and Working-Class History, 108, 344–354. Available at: <https://doi.org/10.1017/S0147547925100185>

- McMahon, K. (2025). Planting Seeds of Freedom in Palestine's First Ecovillage. Atmos. Available at: <https://atmos.earth/art-and-culture/planting-seeds-of-freedom-in-palestines-first-ecovillage/>
- Nimer, F. (2024). Food sovereignty in a Palestinian economy of resistance. Al-Shabaka. Available at: <https://al-shabaka.org/briefs/food-sovereignty-in-a-palestinian-economy-of-resistance/>
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2022). The confiscation of land is the reason for land day. Press release. Ramallah, Palestine. Available at: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_30-3-2022-land-en.pdf
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2026a). Palestine in Figures 2025. Ramallah, Palestine. Available at: <https://microdata.pcbs.gov.ps/Downloads/book2736.pdf>
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2026b). Preliminary Estimates of Quarterly National Accounts (Second Quarter 2026). Press report. Ramallah, Palestine. Available at: <https://www.lacs-mopic.ps/public/.pdf>
- Qassis, O. (2024). Agriculture and food in the West Bank after October 7, 2023. A Commentary. Culture, Agriculture, Food and Environment, 46, 48–52. Available at: <https://anthrosource.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/cuag.12318>
- Tramel, S. F. (2025). Territory grabbing: Agrarian perspectives on the unmaking and reclaiming of Palestinian sovereignty. The Journal of Peasant Studies, 52(7), 1581–1608. Available at: <https://doi.org/10.1080/03066150.2025.2452388>
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2015). The Besieged Palestinian Agricultural Sector. UNCTAD/GDS/APP/2015/1. Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2015d1_en.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2025). The Besieged Palestinian Agricultural Sector. UNCTAD/GDS/APP/2015/1 https://unispal.un.org/pdfs/UNCTAD_AgReport241115.pdf
- World Food Programme (WFP). (2026a). Palestine Food Security Analysis: West Bank Food Security Report – Q1 2026. July. Available at: <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000175433/download/>
- World Food Programme (WFP). (2026b). Funding shortfall forces the World Food Programme to cut food assistance by half in the West Bank. News release. 1 September. Available at: <https://www.wfp.org/news/funding-shortfall-forces-world-food-programme-cut-food-assistance-half-west-bank>

